

Distr.: General  
12 November 2003  
Arabic  
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الرسالة التي بعث بها فخامة السيد لوران غباغبو،  
رئيس جمهورية كوت ديفوار، بمناسبة مناقشة مسألة تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في  
كوت ديفوار (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار  
بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في كوت ديفوار".

(توقيع) فيليب د. دجانغون - بي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

جمهورية كوت ديفوار  
اتحاد - انضباط - عمل

وزارة الخارجية  
إدارة شؤون الأمم المتحدة  
والمنظمات المتخصصة

أبدجان، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

رسالة فخامة السيد لوران غباغبو رئيس جمهورية كوت ديفوار إلى  
مجلس الأمن  
بمناسبة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار

السيد الرئيس،

يجتمع أعضاء مجلس الأمن اليوم لتقييم الحالة في كوت ديفوار عملاً بالقرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي جرى بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبحث مسألة تجديد ولاية تلك البعثة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الأمن لاهتمامهم المستمر بالحالة في بلدي ولأعرب لهم عن امتناني وامتنان كوت ديفوار حكومة وشعباً للجهود التي بذلها المجتمع الدولي ككل، والأمين العام للأمم المتحدة بصفة خاصة، لإعادة إحلال السلام في كوت ديفوار.

ويسرني أن أبلغكم بأنه جرى منذ اتخاذ القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣) إحراز تقدم كبير في تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي واتفاق أكرا الثاني.

ودون ذكر كل الإنجازات المهمة التي أحرزتها الحكومة لضمان إحلال السلام وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات، أود أن ألفت النظر إلى الشروع في البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى تعيين وزراء الدفاع، والأمن والأسرة، والطفل والمرأة، لتكتمل بذلك، بعد مفاوضات شاقة، حكومة المصالحة الوطنية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الحكومة بدأت تبسط إدارتها في غرب البلد.

وسيكون من المناسب في هذه المرحلة أن نعيد النظر في طابع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ذاته لتزويدها بالوسائل اللازمة من حيث عدد الأفراد والسوقيات ولتحويلها

ولاية أكبر تتيح لها أن تنتشر في كامل إقليم البلد وأن تصبح أداة للمجتمع الدولي قادرة على صون السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وقد ثبت أن الإبقاء على الوضع الحالي للبعثة ينطوي على قيود تؤثر على تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، وذلك للأسباب التالية:

١ - ينص القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣) في الفقرة ٢ منه على أن ولاية البعثة تتمثل في تيسير تنفيذ الأطراف الإيفوارية لاتفاق لينا - ماركوسي، وأن تشمل هذه البعثة عنصرا عسكريا على أساس الخيار (ب) الوارد في تقرير الأمين العام (S/2003/374) وذلك لاستكمال عمليات القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وليس للبعثة تفويض مباشر بالتدخل لحفظ السلام ولكنها تكمل عمليات القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهي قوات محدودة هي ذاتها بالولاية المسندة إليها. وتعمل البعثة، التي تتألف من ٧٦ من ضباط الاتصال غير المسلحين الذين يوجد منهم ٤٢ ضابطا في الميدان، على ضمان أن يتلقى الممثل الخاص للأمين العام معلومات مؤكدة وصحيحة بشأن الحالة العسكرية والإنسانية لكي تتمكن من أداء مهمتها.

وليس لدى البعثة جنود أو أسلحة ويكفل عنصرها العسكري الاتصال بين قوات عملية ليكورن وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والقوات الجديدة.

٢ - تقوم بمهمة حفظ السلام والأمن قوات عملية ليكورن وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتتألف بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من ٣٨٣ جنديا وتتألف قوات عملية ليكورن الفرنسية من ٤٠٠٠ فرد. وفي حين أن تلك البعثة تفتقر بشدة إلى الموارد السوقية وإلى العدد الكافي من الأفراد، فإن قوات عملية ليكورن ليس لديها مشاكل من حيث الموارد المادية ولكنها تصادف صعوبات في الانتشار دون إذن من القوات الجديدة. ومن جهة أخرى، فإن فرنسا تتحمل وحدها عبء تمويل قواتها.

أما الوسائل المتاحة لقوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فهي ليست كافية كما أنها تواجه مشاكل حادة في التمويل.

وإذا كانت الوحدات الغانية تمولها المملكة المتحدة والوحدة البنينية تمولها بليجكا والوحدات السنغالية والتوغولية والنيجيرية تمولها فرنسا، فإن دولا أخرى كالولايات المتحدة

وألمانيا والاتحاد الأوروبي تدعم هذه القوة الغرب - أفريقية ماديا وماليا، ولكنها تفتقر بشدة إلى الوسائل التي تمكنها من الانتشار في كامل أنحاء إقليم البلد.

ويواجه قائد هذه القوة موقفا صعبا، فهو لم يُزود إلا بـ ٣٨٣ جنديا. وهو لا يستطيع وضع خطط لأنشطة القوة لأن الموارد لا تصله إلا ببطء شديد. ولا تكفي الموارد التي لديه الآن إلا لمدة أسبوعين.

ولهذا فإن الإبقاء على الوضع الحالي لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار والموارد المتاحة حاليا لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا يهيئ جوا مواتيا لتنفيذ اتفاق السلام، وبخاصة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتأمين الحدود، ومراقبة المنتجات المعدنية والزراعية المعرضة للنهب، وهي مهام يتعين إسنادها إلى قوة دولية تمولها الأمم المتحدة وذات ولاية تتيح لها ذلك.

كما أن الموارد السوقية المتاحة لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحد من طموحاتها وتجعلها عالة إلى حد كبير على قوات عملية ليكورن التي تزودها بالمعدات الثقيلة. فكيف يمكنها أن تؤدي دورا رادعا إذا لم تكن لديها الوسائل المناسبة؟

وفيما يتعلق بكوت ديفوار، فإن الخيار الوحيد المستصوب هو تحويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودمج بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية فيها مع الاحتفاظ بوضعهما الحالي.

ولكن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكلها الحالي لن تستطيع أن تؤدي مهمتها بالشكل المناسب إلا إذا أصبح قوامها الإجمالي ١٠ ٠٠٠ فرد.

فإذا ما نالت هذه الفكرة تأييد جميع أعضاء مجلس الأمن، ستتولى الأمم المتحدة الدور الذي ظل موكولا حتى الآن لقوات عملية ليكورن وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك من خلال بعثتها الجديدة في كوت ديفوار المحولة إلى عملية لحفظ السلام والتي ستلبي وحدها توقعات الجميع.

هذا هو، سيدي الرئيس، موقف كوت ديفوار من تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأود أن ينال تفهمكم وتأييدكم كما عودتمونا.

وعلى أية حال، يبدو لي أن الوقت مناسب لدعوة أعضاء المجلس إلى التأمل معنا في ضرورة التوصل إلى نهج شامل لمعالجة المسائل المتصلة بالسلام من خلال خطة لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن تنفذها منطقة غرب أفريقيا.

إن هذه المبادرة، التي تعتز بها كوت ديفوار وبعض حكومات منطقتنا الجغرافية، تندرج في إطار دبلوماسية وقائية من شأنها أن تضع حدا لانتشار الصراعات والانقلابات التي تحول بين المنطقة دون الإقليمية وبين تكريس مواردها وطاقاتها للمعركة الوحيدة التي ينبغي لها أن تخوضها، ألا وهي معركة التنمية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، فإننا نأمل في ألا يخلل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، في تقديم دعمه لنا.

شكراً.

---